

AN ECONOMIC STUDY OF THE EFFICIENCY OF WATER IRRIGATION SYSTEMS IN SOME GOVERNORATES IN A.R.E

Girgis, Adeal E. and Sohair K. Arthanious

Agriculture Economic Research Institute, Agriculture Research Center

دراسة اقتصادية لكفاءة نظم الري الحقلى فى بعض محافظات جمهورية مصر العربية

أديل سكيني جرجس و سهير قيسار ابراهيم
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

الملخص

تعتبر الموارد المائية في الفترة الحالية والمستقبلية أكثر العناصر الاقتصادية ندرة وبالتالي فهي تعتبر أهم المحددات والعنصر الاستراتيجي المحدد للتوسيع الزراعي الأفقي ، وفي ظل الزيادة المستمرة للطلب على المياه لمختلف الأنشطة فهناك ضرورة لزيادة المرضن المائي وترشيد الاستخدام بمختلف القطاعات المستهلكة للمياه وبخاصة للقطاع الزراعي في ظل المحددات المؤدية للحالة مع دول حوض النيل وتغير ذلك على المشاريع المشتركة والمفترحة لزيادة حصة مصر من مياه النيل مستقبلاً لذلك فلا بد من الاعتماد على كمية المياه المأكولة مقررة لمصر ، والاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة في توفير المياه غير التقليدية، وبهذا فلا بد من التركيز على تعميم الموارد المائية وحسن إدارة الاعتماد على المياه من داخل الحدود ودراسة الاستخدام الأمثل وتطوير الموارد المائية للبلدة تحمل أهمية كبيرة في ضمان تحقق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية .ويهدف البحث إلى تحديد نسب نظم الري لتحقيق أعلى كفاءة الاقتصادية وذلك من خلال تقييم نظم الري المختلفة وقياس لكفاءة الاقتصادية لآلاف متر مكعب والمليون المائى المتحق في كل نظم الري ومن أهم السياسات التي تم البدء في استخدامها لترشيد استخدام المياه الري في الزراعة المصرية هي تطوير نظام الري في الأراضي للتجفيف بعموم نظام الري السطحي المطرور وإحلاله محل نظام الفرر.

وقد أوضحت النتائج لحاصلات القمح والتوفل للبلدي والبرسيم والذرة الشامية والأرز بمحافظة البحيرة والقطن في محافظة كفر الشيخ والقصب في محافظة قنا وهما من المحافظات التي بدأنا في تطبيق مشروع تطوير نظام الري السطحي أن هناك تأثيراً إيجابياً بالسبة للغزار التي طبقت الري المطرور متمثلة في زيادة الإنتاجية الغذائية حيث تزدادت بنحو ٦٢١٪ للقمح ونحو ١٢٪ للتوفل البلدي، ونحو ١٨٪ للذرة الشامية، ١٦٪ للأرز، ونحو ١٦٪ للقطن بمحافظة كفر الشيخ، ونحو ٤٪ للقصب بمحافظة قنا . كما تزداد سماكة العائد الغذائي نتيجة لتطبيق نظام تطوير الري السطحي بنحو ٢٢٪ للقمح ونحو ٢٨٪ للتوفل ونحو ٤١٪ للذرة الشامية ، ونحو ٢٠٪ للأرز بمحافظة البحيرة ونحو ٢٨٪ للقطن بمحافظة كفر الشيخ ونحو ١٩٪ للقصب بمحافظة قنا .

كما أوضحت نتائج الدراسة كفاءة الري السطحي المطرور في تحقيق وفرض الاحتياجات الإلزامية بنحو ٢٠٪ للقمح ، ونحو ٢٤٪ للتوفل البلدي ، ونحو ٤٪ للذرة الشامية ، ونحو ٢١٪ للبرسيم ، ونحو ٢١٪ للأرز ، كما تحقق وفر مائى بنحو ٤٪ للقطن في محافظة كفر الشيخ ، ونحو ٣٣٪ للقصب السكر في محافظة قنا .

دراسة المردود الاقتصادي لعموم نظام الري المطرور في المساحة الكلية المزروعة بمحاصيل القمح، التوفل، الذرة الشامية ، الأرز في محافظة البحيرة تبين زيادة في الانتاج بنحو ١١٠٧ ألف لريف للقمح، ونحو ٣٩ ألف لريف للتوفل البلدي ونحو ٦٤٢ ألف لريف للذرة الشامية ونحو ١٥٠٩ ألف طن للأرز . وللقطن بمحافظة كفر الشيخ نحو ١٠١ ألف قنطرة ونسبة في محافظة قنا نحو ٣١٣ ألف طن . وقد الوقر المائي نتيجة تعميم هذا النظام في زراعة المحاصيل موضوع الدراسة في المحافظات المشار إليها ما بين ١٣ مليون م٣ إلى ٥١٥ مليون م٣ .

كما تبين من الدراسة تفوق نظم الري الحديثة بالأراضي الجديدة على نظم الري بالفرر بالمخالفة لقانون زراعة هذه المناطق حيث تتحقق زيادة في الإنتاجية تدرست بنحو ثلاثة لرادب لمحصول القمح في الأراضي التي طبقت نظم الري بالرش بالمقارنة بالرى السطحي . وبالمثل زادت للذرة التجفيف للتوفل بنحو لريف

عند استخدام نظام الري بالرشن لما في النزرة الشامية فقد زادت الانتاجية في الري بالرشن بنحو ٤٥٪ ارديا عن نظام الري السطحي في الاراضي الجديدة بمحافظة البحيرة كما زادت الانتاجية بنحو ٦٥٪ ارديا في حالة الري بالتنقيط.

وتعكست هذه الزيادات في الانتاجية على زيادة العائد الكلى وصافي العائد للغذائي على الرغم من ارتفاع تكاليف الري والتکاليف الغذائية في نظم الري الحديثة . كما تحقق وفر مائي في الاراضي التي تطبق نظمي الري بالرشن او التنقيط بالمقارنة بالاحتياجات الارادية في اراضي الري بالغمر وبالتالي ارتفاع كفاءة الانتاجية الواحدة من المورد المائي وصافي عائد هذه الوحدة في اراضي الري الحديث مما يشير ضرورة استخدام نظم الري الحديثة في الاراضي الجديدة وتصميم هذه النظم ومنع استخدام الري بالغمر في هذه الاراضي .

المقدمة

يعتبر تحقيق الكفاءة في استخدام المورد المائي من أهم وسائل التنمية الاقتصادية والزراعية في ظل الظروف المصرية حيث تقع محطة مصر بالمملكة في منطقتها يسودها المناخ الجاف وفي ظل الزيادة السكانية المستمرة حيث يزداد الطلب على الموارد المائية وتزداد حدة التناقض الاستخدامي عليها .

ويعتبر نهر النيل مصدر المياه السطحي الوحيد لمصر والذي تأتي مصادره من خارج حدودها حيث تمثل مياه نهر النيل نحو ٩٥٪ من موارد مصر المائية . وتعتمد مصر على النيل في رى نحو ٩٨٪ من اراضيها المزروعة ، وبعد القطاع الزراعي المستثقله الرئيسي للموارد المائية حيث يمثل نهر النيل نحو ٨٥٪ من مياه النيل وتعتبر الزراعة من أكبر التناقضات المستثقلة للمياه يوماً يزيد على ٩٥٪ من الناتج الزراعي يتحقق من خلال الاراضي الزراعية المروية وذلك تعذر المسارورة المائية في القرية الحالية والمستقبلية أكثر العناصر الانتاجية الزراعية ندرة وبالتالي في اهم المحددات الأساسية بل العنصر الاستراتيجي المحدد للتوسيع الاقفي حيث تستهدف الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية استصلاح واستزراع نحو ٤٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠٣٠ . وبذلك في اهم المحددات الأساسية بل العنصر الاستراتيجي المحدد فيما يعتمدباقي على الموارد المائية الجوفية والتي يعتبر نهر النيل مصدرها هاماً لها بذلك فان دراسة الاستخدام الأمثل والكافء للموارد المائية المتاحة خاصة في القطاع الزراعي يمثل أهمية قصوى لتحقيق خطط التوسيع الاقفي وضمان تحقيق التنمية المستدامة للأجيال المستقبلية .

المشكلة الباطنة:

نظراً لعجز المعروض من الموارد المائية عن مقابلة الطلب المتزايد عليها ووجود فجوة مائة وعشرين٪ في الاستثمارات اللازمة لتنمية الموارد المائية مستقبلاً، بما يعني استمرار الندرة النسبية للموارد المائية المخصصة للري وبهدد تحقيق خطط التنمية وتقييد برامج التوسيع الاقفي . لذلك لا بد من دراسة كفاءة استخدام المورد المائي ولوحة الفقد المختلفة على مستوى المزرעה ودراسة اساليب الري الحقلي في الاراضي التقنية والجديدة ومدى كفايتها ، حيث تمثل الفوارق المائية على مستوى الحقن نسبة كبيرة من اجمالي الفوارق المائية الكلية، لا سيما وان كفاءة الري الحقلي تتضمن الى نحو ٥٠٪ في نظام الري بالغمر.

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على اتصاليات استخدام الموارد المائية المتاحة ودراسة الوسائل المختلفة لتنمية هذه الموارد مستقبلاً للتوصيل الى الاستفادة القصوى منها، مع مراعاة الحفاظ على المياه من التلوث والحفاظ على خصائص التربة وملحوظتها لذا كان لابد من دراسة الاستخدامات الحالية والمستقبلية لل المياه في المجالات المختلفة . كما يهدف البحث الى حصر كمية الفقاد في مياه الري الناشئة من استخدام الري بالغمر بالمقارنة بالطرق الحديثة للوصول الى نفس كفاءة الري الحقلي .

ولتحقيق هذا الهدف تناولت الدراسة ما يلى :

أولاً : دراسة العرض الحالي لمورد المياه ووسائل تنميته مستقبلاً .

ثانياً : دراسة الطلب على المورد المائي لاستخدامات المختلفة والمقارنة بين هذه الاستخدامات بما يحقق رفع الكفاءة الاقتصادية للوحدة من المورد المائي مع تحقيق الاستقرارية في عرض مياه نهر النيل بنفس مستوى الاستخدام المائي للجهل الحالي والاجيال القادمة .

ثالثاً : دراسة مصادر الوقود التقانية ونظم الري في الزراعة المصرية .

رابعاً: دراسة كفاءة استخدام مياه الري في نظم الري الحقلي المختلفة لامتحان الماء والمحاصيل الزراعية من خلال تطوير نظم الري السطحي واستخدام نظم الري الحديثة .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

استخدم البحث اسلوب التحليل الاحصائي الوصفي والكمي لشرح وعرض المتغيرات الاقتصادية وقد اعتمد البحث على البيانات المنشورة وغير المنشورة التي تصدرها وزارة الري والمورد المائية ، ووزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ، ونشرة الموارد المائية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، كما اعتمد البحث على بيانات لولية من دراسة ميدالية^(١) قام بها معهد بحوث الاقتصاد الزراعي بمحافظة البحيرة وكفر الشيخ ، وايضا دراسة ميدالية لجراها قسم بحوث الاراضي والمياه^(٢) بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي بمحافظة قنا للعلوم للزراعة لطريق نظم الري ٩/٢٠٠٨ وذلك لقياس الآثار الاقتصادية لتطبيق نظم الري المختلفة.

أولاً : دراسة العرض الحالي للموارد المائية ووسائل تموتها مستقبلاً:

عرض الموارد المائية:
يتأثر حجم الموارد المائية المتاحة المستقل بعوامل سياسية واقتصادية وتكنولوجية ، تتمثل العوامل السياسية في ان نهر النيل شكله شأن غيره من الأنهار يمر بالعديد من الدول من منبعه حتى مصبها وإن لكل دولة خططها للوسعة الزراعية والتي قد تؤثر على المروض من المياه بالنسبة للدول الأخرى التي يمر بها النيل .

كما يتأثر عرض الموارد المائية ببعض العوامل الاقتصادية مثل توافر الاستثمارات اللازمة لانشاء السدود وغيرها من الاعمال الهندسية التي تساهم في زيادة المروض ، كما يتأثر عرض الموارد المائية بالجهات التكنولوجية عن طريق ترشيد استخدام المياه مما يمكن له اثر على تقليل الفاقد وزيادة القدرة على تنظيم عرض المياه وتحقيق الفضل استخدام لها وبوضع الجزء الثالث الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية المتاحة للاستخدام الحالي وسائل تموتها مستقبلة :

الموارد المائية التقليدية :

أ- نهر النيل :
يعتبر نهر النيل المصدر الرئيسي لتوفير حاجات مصر من الموارد المائية سواء للزراعة أو للنشاط الاقتصادي وقد ادى تثبيط المد العالى إلى امكانية تخزين ملقطة ملحة تصل الى ١٣٠ ملياراً هي تزيد عن متوسط التففق العائلى السنوى لنهر النيل الذي يقدر بحوالى ٨٤ ملياراً يبلغ نصيب مصر منه سنواً طبقاً لاتفاقية سنة ١٩٥٩ بين مصر والسودان حوالي ٥٥,٥ مليوناً، ولا تتضمن ساهمة النيل في الاستفادة المباشرة بمحاجة بل انه يساهم بشكل رئيس في تكوين بعض الامدادات المائية الأخرى مثل مياه الصرف الزراعي والصحى والصناعى وكذلك معظم المياه الجوفية خامسة في الودى والدلتا . حيث تمثل مياه النيل أكثر من ٩٥% من جملة الامدادات المائية بمصر .

- ب- الآفاق المستقبلية لتنمية الموارد المائية التنوية الحالية (مشروعات أعلى النيل)
- ان حوض نهر النيل يحمل في طياته العديد من الفرص للتعمير لتوليد الطاقة وتروه سمسكة وملحة نهرية بالإضافة الى استغلال جزء من الفوقيع العائلى بمناطق المستعفات لزيادة الموارد المائية لكل دولة حوض النيل ومشروعات أعلى النيل هي مجموعة المشروعات التي يمكن عن طريقها لضافة موارد مائية جديدة تضيف إلى حصة مصر والسودان من قلة هذه المشروعات على ان تقادم الفائدة المائية مناسبة بين مصر والسودان حيث يتضاعف حالياً من افراد مضبة البحيرات الاستوائية كميات كبيرة من المياه ويصل لنهر النيل حوالي ٨% من جملة الأمطار التي تستقر على حوض البحيرة ومن أهم هذه المشروعات :
 - مشروع تقليل الفاقد من المياه في مستعفات بحري الجبل والزراف حيث يقدر الفاقد بحوالي اميلاً ميلار ٣ سنواً، وتقدر الفائدة المائية لهذا المشروع بحوالى ٤ مليارات عند اسوان تقسم مناصفة بين مصر والسودان ويتألف المشروع في شق قناء تأخذ من بحر الجبل عند جونجلی لحمل المياه بعيداً عن منطقة

^١ نهر توفيق حبس ولخرون دكتوراه دراسة الاقتصادية لترشيد استخدام الموارد المائية الاروكية في الاراضي القديمة والحديثة في جمهورية مصر العربية مركز بحوث الزراعة ٢٠١٠.

^٢ معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، قسم بحوث الاقتصاد الارضي والمياه دراسة تقتصدية دائرة الموارد المائية المصرية وتأثيرها الاقتصادية على الزراعة لمصرية ٢٠١٠.

- المستنفعتين ثم المرحلة الثانية من قناه جونجلي بالقائمه سد على بحيرة البرت وتوسيع قناه جونجلي يوفر نحو ٣,٢ مليارم٣ عند اسوان ، بذلك يكون اجمالي المياه الم肯 توفرها نحو ٧ مليارم٣ .
- مشروع تقليل الناقد من المياه من مستنفعتين حوض نهر السوباط حيث يتضمن المشروع في تجميع مياه هذه المستنفعتين في مجرى صناعي رئيسي يصب في النيل الرئيسي وقامة خزان على مجرى نهر السوباط وتقدر لفائدة المائية منه بحوالى ٤ مليارم٣ كتقسم مناصفة بين مصر والسودان .
 - مشروع تقليل الناقد من المياه من منطقة مستنفعتين حوض بحر الخزان ومن خلاله يمكن توفر نحو ٧ مليارم٣ سنوياً تقسم مناصفة بين مصر والسودان.
 - هذا وتعنى مصر مع باقي دول حوض النيل لقد اتفاقية شاملة على أساس أن كل دولة لها الحق في استخدام مياه النهر الأستخدام العادل مع عدم المساس بحق مصر في اتفاقية ١٩٥٩ وتحاول مصر التوفيق بين الخطط القومية لدول حوض النيل والخطط القومية لاستخدامات المياه في كل من مصر والسودان .
 - مما يبيّن أن اجمالي كميات الموارد المائية التي يمكن لاحتاجتها تقدر بنحو ١٨ مليارم٣ سنوياً عند اسوان في حالة تتفيد هذه المشروعات تبلغ حصة مصر منها نحو ٩ مليارم٣ .
 - هذه الزيادة لا يمكن تحقيقها في ظل الخلاف بين دول المنبع ودولى المصب لذا لا بد من عقد اتفاقيات وترتيبات بين دول حوض النيل ، وهو أمر يحتاج إلى كثير من الجهد والمفاوضات في . ولكن تتحقق الامكانيات المتاحة في المستقبل المنظور في استكمال مشروع قناه جونجلي الذي تم تتفيد أكثر من ٦٠٪ منه وتوقف لظروف الحرب في جنوب السودان و يؤدي تتفيد إلى إضافة مليارم٣ لكل من مصر والسودان .

بـ- المياه الجوفية الصيفية وغير المتعددة

توجد هذه المياه في جنوب الصحراء الغربية فيما يعرف بحوض الحجر الرملي النوبى ويغطي ٣٠٪ من مساحة مصر وأحواض الحجر الجيري وتغطي ٥٪ من شمال الصحراء الغربية، وبعد خزان الحجر الرملي النوبى في الصحراء الغربية من أهم مصادر المياه الجوفية العذبة في مصر إلا إن المياه تعد غير متاحة للاستخدام بغيره نظراً لوجودها على أصاف كثيرة مما يسبب ارتفاعاً في تكاليف الرفع والضخ .ويقدر المستخدم من المياه الجوفية الصيفية حالياً بنحو ٠,٣ مليارم٣ . وقد أوضحت دراسات الاستشعار عن بعد امكانية تطوير الخزان في منطقة الوادى الجديد وسحب ما يقرب من ١٠٠ مليارم٣ سنوياً بمعدلات اقتصادية لاستخدامها على نطاق واسع في الجزء الجنوبي الغربى من مصر (منطقة العريشات) ومن المتوقع أن يزداد معدل السحب السنوى من المياه الجوفية غير المتعددة إلى إضافة مليارم٣ كلّيّة في السنة كحد أدنى وللتجدد لهذا السحب .

جـ- المياه الجوفية بالواadi والدلتا (المتجدد)

تعتبر هذه المياه جزءاً من موارد مياه النيل ويوجد نحو ٢١ ألف بئر يزدai النيل والدلتا تضخ نحو ٤,٩ مليارم٣ سنوياً ويعتبر ذلك في حدود السحب الآمن للخزان وتقدير بنحو ٧,٥ مليارم٣ وفقاً لتقديرات معهد بحوث المياه الجوفية، وتتميز هذه المياه بجودتها المائية خامضة في مناطق جنوب الدلتا حيث تترابط ملوحتها بين ٣٠٠ - ٨٠٠ جزء في المليون ومن المترقب في الآهوال العادي إلا يزيد السحب من هذه المياه عن ٥,٩ مليارم٣ سنوياً . وعلى الرغم من ضخامة المخزون في هذا الفزان المائي الجوفي إلا ان المسحough يسحب بحسب الا يتعدى نطاق معدلات شحن الخزان بمياه جديدة للمحافظة على التوازن المائي بالإضافة إلى دوره في حماية النطاقات الشمالية من الدلتا من دخول مياه البحر المالحة إلى لراضيها

دـ- مياه الأمطار والمسوول :

تسقط الأمطار في مصر شتاءً على الساحل الشمالي بمتوسط قدره ١٠٠ سم سنوياً على ساحل الدلتا والساحل الغربى ، ونحو ٢٠٠ مم سنوياً على المحالل الشرقي . وتحدث عواصف مطرية تؤدي للتسويف خلال فصلى الخريف والربيع في سيناء والصحراء الشرقية وبلغ متوسط تصرفها نحو ١,٥ مليارم٣ إلى مجاري الوديان حتى تلتقي بالبحر لـ النيل . ويتم إنشاء السدود على بعض الوديان لاحتجاز المياه لانتفاع بها في الزراعة والشرب أو لتنمية خزانات المياه الجوفية ، مما ساعد على استغلال وحصاد مياه الأمطار في حدود من ٣,٣ مليارم٣ سنوياً فقط .

مصادر الموارد المائية غير للتكتلية :

١ـ إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الرى :

يقصد بمياه الصرف الزراعي تلك المياه التي يتم التخلص منها في المصادر الزراعية نظراً لزيادتها عن حاجة النبات . وتترافق صلاحية مياه الصرف الزراعي للرى على درجة تركيز الأملاح ،

بالإضافة إلى تنوّع العالصات ودرجة تحملها للدرجات الملوحة والقلوية. وتشمل مياه المصرف الزراعي على فوائد التقليل والتوزيع إلى جانب التوفّد من رى الأراضي للزراعة، وتعتبر مياه المصرف الزراعي المصعد الثالث للماء والطاقة.

وتقدير كمية مياه الصرف الزراعي لدولتنا النيل نحو ١٩ مليوناً سنتي خلال الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٧ موزع على مصارف شرق وغرب ووسط النيل وتقدير المتوسط السنوي لمياه الصرف المستنفدة في الري نحو ٥٥ مليوناً عام ٢٠٠٩. أما باقي مياه الصرف فتنتج إلى البحر أو البحرات الشمالية دون الاستفادة منها بل للحفاظ على التوازن الملحي للنيل ومنع تأثير التداخل لمياه البحر مع الفزان الجوفي.

ويعد استقطاب للوقت المائية من شبكة الصرف واعادتها شبكة للرى ومهله لرفع كفاءة المسور العائى . وتصرف معظم مياه الصرف الزراعى بالوجه القبلى فى النيل ويعاد استخدامها فى اغراض الري . أما فى الوجه البحرى فيمعد استخدام مياه الصرف الزراعى بعد خلطها بمياه النيل . ويكون اعادة استخدام هذه المياه اما برفعها مباشرة من المصادر الى الاراضى الزراعية (اعادة استخدام غير رسمي يقوم به المزارعون) او رفع هذه المياه من المصادر الى شبكة الري عن طريق محطات الخلط الكبرى . الان لخطير ما يهدى مكانت اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى الري تعرضا للثروت بمياه المصروف الصحى والصرف الصناعى غير المعالج لقاء مرورها فى المصادر المكتوفة خاصة فى المناطق السكنية والملازم الصناعية .

ويؤدي التوسيع في انشاء المصانع وتحسين شبكة الصرف الزراعي إلى زيادة استخدام مياه الصرف ومن أهم المشروعات الكبرى التي تتم على إعادة استخدام مياه الصرف للزراعة مشروع ترعة السلام (٢مليارم) والذي يهدف إلى خلط المياه العذبة من فرع نهر طهطا و مياه مصرف بحر حادون ومصرف النيل واستصلاح ٦٠٠ ألف فدان شرق وغرب قناة السويس، وكذلك مشروع إعادة استخدام مياه مصرف العلوم (١مليار/سنة) والذي يهدف لتوسيع مياه مصرف العلوم إلى ترعة النوبالية. ومن المتوقع أن تصل كمية مياه الصرف الزراعي للمعاد استخدامة لاغراض الري إلى نحو ٤,٨ مليارم٣ عام ٢٠١٧.

٢. إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الري :

تستخدم هذه النوعية من المياه في استراغ لراضي بمنطقة الجبل الاصفر ، وإن استخدام مياه الصرف الصحي المعالج ينبع الا بتجاوز زراعة الغابات الشجرية المنتجة للاخشاب لوللتى تستهدف مقاومة تغير المناخ وتنشيط القرية . وبالت كمية مياه الصرف الصحي المعالج المعد لاستخدامها عام ٢٠٠٠ ملليار ٣ متر مكعب سنوياً منها نحو ٢٦٣٠ ملليار م ٣ معالج معلقة ثانية والباقي ٤٣٧٠ ملليار م ٣ معالج معالجة أولية . وهذا وقدرت كمية مياه الصرف الصحي المعالج المعد لاستخدامها عام ٢٠٠٩ بحوالي ٤،١ ملليار م ٣ . وفي مجال تنمية الموارد المائية باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة تخطط الدولة في البرنامج القومي للاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي المعالج لزراعة ٤٠٠ الف دونم من الغابات الخشبية ومصادر الرياح وذلك بزيادة الكمية المستخدمة إلى نحو ٢٥ ملليار م ٣ سنوياً عام ٢٠١٧ .

٣٠. تحلية مياه البحار

يعبر هذا المصدر المائي غير التصاري في الوقت الحاضر نظراً لاتساع تكتلاته وتوسيع مصادر المياه العذبة للبلديه . وتتجدد حالياً بعض المحطات الصناعية لتحليل مياه البحر في المناطق الساحلية النائية والتفرع الساحليه ، ولكن قد تتغير النظرة لهذا المورد في المستقبل بفضل التطور التكنولوجي وتحت ضغط تزايد الطلب على المياه العذبة وندرتها وتقرب حلها بنحو ٢٠٠٠ مليون م^٣ ، وفي مجال تنمية هذا المصدر فمن المتوقع أن تصل إلى نحو ٣٠٠ مليون م^٣ عام ٢٠١٧.

الطلب على الموارد المائية:

بلغ اجمالي احتياجات القطاعات المستهلكة للطاقة في مصر نحو ٤٦٦.٣ مليار م٣ في عام ٢٠٠٠، تراجعت الى نحو ٦٩.٥٠ مليار م٣ عام ٢٠٠٩ وتشمل الاحتياجات للقطاعات التالية:

١. قطاع الزراعة :

تبين استخدامات الزراعة من المياه من عام لآخر ومن موسم لآخر حيث يتوقف ذلك على التركيب المحتوى بالسائد . وقررت الاحتياجات المائية للقطاع الزراعي بنحو ٥٣,١ مليون متر مكعب سنوياً عام ٢٠٠٠ ، ترايدت نحو ٩,٣ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٩ تمثل نحو ٨٥٪ من إجمالي الاستهلاك المائي ، ويرجع ذلك إلى إعادة تخصيص الموارد المائية على القطاعات غير الزراعية . ويتم تحديد الاحتياجات المستقبلية للقطاع الزراعي من خلال عدة محاور منها : خطة التوسيع الأقصى ، معدلات الزيادة السكانية ، بالإضافة إلى عوامل

آخرى مثل الارتفاع المتوقع فى مستوى المعيشة وكفاءة شبكة الري بالنسبة لخطة التوسع الاقوى فقد اقترحت وزارة الري ثلاثة بدائل لدراسة امكانية تحقيق خطة التوسع الاقوى وتاثيرها على الميزان المائى القومى وهى

البديل الأول : لستصلاح نحو ١,٥٣ مليون فدان تحتاج نحو ٨,٨ مليار م^٣.

البديل الثاني: استصلاح نحو ٢,٢٥ مليون فدان تحتاج نحو ١٣,٤ مليار م٢.

البديل للثالث: زراعة نحو ٣,٤ مليون فدان تحتاج نحو ٢٠,٨ مليار م^٣

وَمَا لَا شُكْ فِيهِ أَنْ خَطَّلَ التَّوْسِعَ الْأَقْبَلَ عَلَى كَمِيَّةِ الْمَاءِ الْمَتَاحَةِ لِلرِّاعِيَةِ مَا يَدْعُوهُ إِلَى اِعْدَادِ النَّظَرِ فِي اِسْتِخْدَامَاتِ الْمَوْرِدِ الْمَائِيِّ وَرَفْعِ كَثَافَةِ تَوزِيعِ وَنَقْلِ الْمَاءِ وَرَفْعِ كَثَافَةِ الرَّى الْحَقْلِيِّ وَتَسْهِيلِ نَظَمِ الرَّى .

٢. الاستخدام الآمن لعباد الشرب والاغراض المتنزية :

فترت احتياجات هذا القطاع بنحو ٤٥ مليون م³ عام ٢٠٠٠ ، تزداد لحو ٦٥ مليون م³ عام ٢٠٠٩ وتنقذ الزيادة المستقبلية على معدلات التمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة والوعي الصحي ، بالإضافة إلى كفالة شبكات توزيع المياه لتقليل الفاقد والذي يتراوح ما بين ٣٠-٢٠ % من إجمالي المياه المستهلكة ويجب تجديد شبكات توزيع المياه ، ومن المتوقع أن تصل احتياجات الشرب والاستخدام الأجمى إلى ١٦ مليون م³ عام ٢٠١٧ .

٣. احتياجات قطاع الصناعة من المياه :

تبلغ احتياجات الصناعة نحو ٤ مليارات مٽ ٣ سنوات وفي دراسة قامت بها الهيئة العامة للصناعة لمصانع القطاع العام للكبرى لـ٢٠١٧ تبين أن ما تستهلكه هذه المصانع يقدر بنحو ٧,٥٣ مليارات مٽ، وإن الاستهلاك الفعلي لهذه المصانع نحو ٤٥ مليارات مٽ حيث تقتصر باقي كمية المياه إلى التبليغ والمصارف في حالة ملوثة ويتوقف حجم الاستهلاك المائي في الصناعة مستقبلاً على معدلات النمو المختلفة للصناعات الخخططة ومشروعات التوسيع الصناعي . تقدر احتياجات الصناعة مستقبلاً بنحو ١,٥ مليارات مٽ حتى ٢٠١٧ ، نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة واستخدام المياه الملحة في التبريد .

٤. احتياجات الملاحة التهوية والموازنات واحتياجات الكهرباء :

تتبر الملاحة والكهرباء من القطاعات غير الاستهلاكية للمياه لذلك فإن وزارة الموارد المائية والرى تقوم بتصنيع المياه بالنهر لحفظ مناسبات المياه بالفتر الذي يسمح للنهر بخزانة لنقل الملاحة والمياه والتسواحة خاصة لبناء المدة الشتوية . وقد تطورت كميات المياه الملاحة من ١,٨ مليار م^3 في التسعينات إلى نحو ٠,٩٢ مليار م^3 عام ١٩٩٥ ونحو مليار م^3 منذ ١٩٩٦ وحتى الان ، ومن المتوقع أن تتضاعف على الأقل على هذا المستوى مستقبلا ، ولذلك اوصت وزارة الموارد المائية الاربى بزيد غاطس السفن عن ١,٥ متر - لما بالنسبة لتوليد الكهرباء فلا تحتاج إلى مياه اضافية بعد تنفيذ شبكة الربط الكهربائي على مستوى الجمهورية والاعتماد على المصانع الفرعية .

جدول رقم (١): الميزان المقاييس علم ٢٠٠٩/٢٠١٠

احتياجات القطاعات المستهلكة (الطلب)		الموارد المالية المتاحة (العرض)
٥٥,٥	٥٩,٣	الزراعة
٦,٢	٦,٥	التربية والاسلاميات السطحية
٥,٩	١,٥١	الصناعة
١,٤	٠,٢	الملاحة والكهرباء
١,٣	٢,١	الطرق بالبخار من النيل والترع
١,٦		
٧٠,٣٦	٩٩,٢٥	

المصدر : وزارة الموارد المائية والري - قطاع ترشيد المياه - بيانات غير منشورة
نظام قطاع الماء والمصادر المائية والرى

١ - نظم الري المائي:

نولا : نظام الرؤى المسطحي التقليدي (الرؤى بالضرر):

تغدر هذه الطريقة من قلم الطرق المستخدمة في الري بالأراضي القديمة. حيث يضاف الماء إلى سطح التربة فتحصل على غمره والفتاد إلى دخل التربة في الوقت الذي يناسب فيه إلى بقية لجزء الحقل الأخرى باتجاه الاتساع وهذا يفوق معدل إنشافة الماء معدل الرشح للتربة. ويختبر أسلوب وأربعين طرق

الري لقلة التكاليف الاستثمارية اللازمة لإنشاء شبكات الري بالمقارنة بطرق الري الحديثة . و إمكان استخدام مياه بها نسبة ملوحة عالية نسبيا ، كما أن هذا النظام يساعد في حصول الأملاح ومن عيوب هذا النظام الإسراف في استخدام المياه وكثرة الفواد المائية مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة الري إلى ٤٧٪ . كما تستهلك قنوات الري حوالي ١٠٪ من المساحة المزروعة .

ثانيا : نظام الري السطحي المطرور :

بدأت فكرة تطوير الري السطحي في مصر بمشروع بحثي (EWAP) الذي نفذ المركز القومي لبحوث المياه بدعم من المسحون الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٧ ، وتم الاستفادة من نتائج هذا المشروع البحثي في مشروع تنفيذى لحلل على مشروع تطوير الري (IIP) بدأ عام ١٩٨٤ بدعم من المسحون الأمريكية . وقامت وزارة الري بتنفيذ هذا المشروع في مساحة ٣٩٠ ألف فدان في خمس محافظات (البحيرة والغربية والشرقية والمنيا وقنا) وشمل المشروع أحلال وتجديف المنشآت المائية وتبطيل بعض قطاعات التررع وتطوير المساقى (بتنطينها أو رفعها أو تحويلها إلى مواسير) مع رفع مياه الري إلى نقطة واحدة في أول المسقى والتحكم من الخلف وتم إنشاء روابط مستدمي المياه للقيام بتنشيل وصيغة المسقى :

١) نظام الري السطحي المطرور باستخدام الأنابيب المتفقة :
يوصف نظام الأنابيب المتفقة بأنه أحد النظم البسيطة للأنباب ذات البوابات وهو يتكون من جزء ناقل للمياه مصنوع من مادة P.V.C مدفون تحت الأرض ويقوم بتقنية المواسير ذات التقويب بواسطة مجموعة من المحابين تعرف بالرايزر بما المواسير ذات التقويب عبارة عن خراطيش من بولي إثيلين متفقة لو مواسير الومنيوم متفقة .

ب) نظام الري السطحي المطرور باستخدام الأنابيب المقوية :

وهو نظام تستبدل فيه قناة الري الرئيسية بأنابيب من الألمنيوم وأنابيب P.V.C ، مركب عليها بوابات منزلقة تفتح وتغلق بسهولة وعلى مسافات تقارب نظام الري السطحي وفي حال الشرائح والأحوالات تركب البوابات على مسافة متقاربة على خطوط فتركيب على الصناعات المتوفرة عليه والذي لا يتطلب ضاغطاً مائياً كبيراًدرجة أنه يمكن الاعتماد على فرق المنسوب بين القناة الرئيسية ومتروب المواسير المقوية . ويتميز هذا النظام بتوفير المياه التي تفقد بالبغور والرشح من قنوات الري . وتتوفر المساحة التي تستعملها قنوات الري ، ويسمى عملية المكثنة ويوفر الأيدي العاملة اللازمة للري . ويتحقق هذا النظام زيادة في كفاءة الري بـ ٢٠٪ - ٢٥٪ .

ثالثاً- نظام الري بالرش :

يعتبر الري بالرش أحد الطرق غير التقليدية حيث يتم فيها رش الماء في الهواء لكي يسقط على سطوح النباتات والتربة عن طريق رفع المياه تحت ضغط من خلال فتحات أو رشاشات إلى الجو في صورة رذاذ ثم تسقط على سطح الأرض لتصل بمنطقة الجذور إلى المستوى الرطوي المرغوب وبالتالي استخدام هذا النوع من الري معظم المحاصيل ومعظم الأراضي مع تقليل فقد المياه بالغرقان السطحي وبخس التربة . ويمكن استخدام هذا النظام في الأراضي الرملية والأراضي غير الكاملة الاستوائية . وفي الأراضي المترسبة والعلوية التقانية التي يزيد فيها معدلات التصرب . وقدر المقدار المائي للغدان بطريقة الري بالرش ينحو ثلث المقدار المائي بطريقة الري السطحي ويحتاج هذا النظام إلى بخرة وعناية في تشغيله وإلى طاقة كبيرة لتوليد الضغط اللازم بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الإنشاء .

رابعاً- نظام الري بالتنقيط :

يمثل الري بالتنقيط أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا الري حيث يتم الري بحجم من المياه يقترب تقريباً من كمية الاستهلاك المائي للنبات ويشعب الري بالتنقيط إلى ري فوق سطح الأرض يسمى التنقيط السطحي والتنقيط تحت السطح حيث تتفن خطوط للنقاط تحت السطح ويعتمد هذا على خواص التربة لو النبات النامي . وتركز الفكرة الأساسية للري بالتنقيط على إمداد النباتات بجاجاتها المائية والغذائية من خلال فتحات أو مخارج صغيرة ، وهذه الفتحات توجد قريبة من قواعد هذه النباتات وذلك بمعدلات مريان صغيرة جداً وبصمة مستمرة أو على فترات . ويتحقق هذا النظام وفر في الاستهلاك المائي يبلغ ٦٠٪ .

ثانياً- الفواد المائية في نظام الري الحالى :

تنتقل المياه عن طريق تسليها في مجاري التبادل خلف السد العالى و حتى تناطر الدلتا حيث يتفرع النيل إلى فرعى رشيد وسمياط ، ومن الديل وفرعه يوجد شبكة منخمة تبدأ بالترع الرئيسية ومنها إلى الرياحات ثم إلى الترع الفرعية فالمساقى فالحقول وتبلغ طول شبكة للتوزيع ما يزيد عن ٣٥ ألف كم .

وتفقد كميات كبيرة من مياه الري لثاء عملية التقل والتوصيل ويتوقف الفقد على عدة عوامل منها طول شبكة التقل والتوزيع أما نتيجة التسرب لو بالبحر أو تهنية الحشائش يمكن ان عرض المجرى المائي يؤثر على كمية الفقد من مياه الري في حين ان زيادة اندار المجرى المائي يؤدي الى سرعة نقل المياه وبالتالي خفض كمية الفقد من المياه .

وتؤثر نوعية التربة المحاطة بالمجاري المائية والظروف المناخية على نسبة الفقد . وتقدر كميات المياه التي تفقد في الطريق من موقع التحكم ببحيرة السد العالي لمناطق الاستخدام بالحقل بنحو ١٥,٢ مليون م³ موزعة على مراحلين من لسوان حتى قمام الترع ومن قمام الترع حتى الحقل . ولذلك فمن الامامية التركيز على خفض فوائد التقل والتوزيع من خلال صياغة وتجديد الشبكات خاصة في المرحلة الثانية (من العام الترع حتى الحقل) عن طريق استبدال القنوات والترع الفرعية بخطوط المواصلات المدفونة بما يؤدي

إلى التحكم الكامل في تشغيلها حيث لا تتفق هذه المواصلات مياه بالبخر او التسرب كما لا تعانى من الحشائش .

ويرجع الفقد من عدم التحكم في المياه إلى عدم وجود الوسائل الحديثة للتحكم واستخدامات البوابات الخشبية كما ان صياغة هذه البوابات غير متوفرة ، للتوفيق غير السليم لتوزيع المياه ، مع اسراف المزارعين في استخدام المياه وعدم وجود جدولة للري فيما بينهم مما يؤدي إلى ارتفاع مناسب المياه الأرضية

تتفق صور لفواكه المائية في نظام الري الحالي ، ويمكن تصنيف هذه الفواكه إلى أربعة أنواع :

١- الفواكه الناتجة عن انتشار الحشائش بالمجاري المائية

٢- فقد المياه إلى البحر .

٣- فوائد التخزين : وهي كمية المياه التي تفقد بالبخر من بحيرة السد العالي

٤- فوائد التقل والتوزيع وتشمل: الفقد بالتسرب لو الرش العميق في الحقول والقنوات والمجاري المائية المكتشوفة وكذلك الفقد بالتبخر من سطح المجاري المائية تقدر (١) الفقد المائي في نظام الري الحالي بنحو ١٥,٢ مليون م³ ، تتمثل فوائد التقل والتوزيع نحو ٥٤٪ من الفواكه المائية الكلية ، وتتمثل فوائد التخزين نحو ٢٨٪ ، ولفوائد الناتجة عن انتشار الحشائش نحو ٦٠٪ ، وقد المياه بالبخر يمثل ٦٨٪ من الفوائد المائية الكلية .

قياس كفاءة استخدام مياه الري لبعض المحاصيل الزراعية :

استراتيجية تنمية الموارد المائية في عام ٢٠١٧ ، تهتم بتطوير نظم الري للحقلي الحالية بفرض ترشيد استخدام مياه الري وتنقیل الفقد منه كأحد مصادر تبخير موارد مائية مع ضرورة استخدام طرق الري الحديثة في الأراضي المستصلحة ، وذلك من خلال مشروع الاحمال والتجميد للأعمال الصناعية لشبكات الري ، ومشروع تحديث نظم الري الحقلي وشبكات المصافي وتحويلها من مصافي ترابية إلى مصافي مبطنة مرفوعة لو مصافي المواسير ، بالإضافة إلى تطوير منشآت الري وقد بدأ العمل في تنفيذ برنامج التطوير في محافظتي البحيرة وكفر الشيخ ثم استئناف ذلك تطبيق مشروع الري المطور في عدة محافظات .

هذا وسوف تستخدم الدراسة هذه معايير للتقييم الاقتصادي لنظام الري المطهري الصاد بالغر مقارنة بنظام الري المطهري لحاصلات القمح والذول البلدي والبرسيم المستقيم والذرة الشامية والارز بمحافظة البحيرة والقطن بمحافظة كفر الشيخ قصب السكر بمحافظة قنا ، كما سيتم المقارنة بين نظم الري المطهري والري بالرش والري بالتنقيط لحاصلات القمح والذول البلدي والذرة الشامية والبرسيم بالأراضي الجيدة بمحافظة البحيرة ، ومن أهم معايير الكفاءة الاقتصادية المستخدمة ما يلى :

- معيار الانتجاجية الفدانية

- الوف في مياه الري

- كفاءة استخدام مياه الري

- تكاليف الري وتكلف المائية للنقدانية

- صافي الماء الداني

محصول القمح :

يعتبر القمح من أهم محاصيل الحبوب الرئيسية الشتوية حيث تصل مساحته نحو ٤٠٠ مليون فدان تمثل ٣٩,٩٪ من إجمالي مساحة المحاصيل الشتوية ونحو ٦١,٣٪ من إجمالي المساحة المحصولية لمتوسط الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ ويتبلغ لمساحة بالوحدة الهرجية للجري نحو ١,٦٠٣ مليون فدان ومصر الوسطى نحو ٥٢٩ ألف فدان ومصر العليا نحو ٤٨٦,٣ ألف فدان . ويتبلغ المساحة خارج الودى نحو ٢٨١ ألف فدان بنسبة ٥٥٥,٣٪ ، ١٦,٨٪ ، ١٦,٨٪ ، ٦٩,٧٪ على الترتيب من إجمالي المساحة المزروعة بالقمح على مستوى الجمهورية ، ويقدر إجمالي الاحتياجات المائية بـ نحو ٥,٤٣ مليون متر مائي سنويًا ممتوسط للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ .

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الموارد المائية وترشيد استخدامها في مصر ، ٢٠٠٨ .

وتشير بيانات الجدول (٢) إلى أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن أن تستخدم لتقييم سلبيات الري المختلفة للقمح خلال الموسم الزراعي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمحافظة البحيرة، بينما من الجدول (٢) أنه في الأراضي القديمة بلغ متوسط الانتاجية بنظام الري بالضرر نحو ١٩ لريها للقдан، تزايده نحو ٢٣ لريها في الأرض التي تطبق نظام الري المطهور بزيادة ٢١,٥ %. وقد بلغت قيمة انتاج القدان نحو ١٠٠١٢ جنيهها للري المطهور، ونحو ٨٤٤ جنيهها لنظام الري بالضرر بزيادة نحو ١٨ %.

جدول رقم (٢): المؤشرات الاقتصادية لنظم الري الحقلي لمحصول القمح بمحافظة البحيرة

النوع					
الاراضي الجديدة			الاراضي القديمة	النوع	
ري بالتنقيط	ري بالرش	ري سطحي	ري سطحي /ري سطحي مطهور	ري بالتنقيط	
١٤,٥	١٨	١٥	٢٣	١٩,١	الانتاجية الفدائية بالاردب (١)
١٥٧	١٩٩,٥	١٢٢	٩١٥٣	١٤٨	(٢)
١٥٢	١٦٧١	١٢٦٢	١٤٩٥	١٥١٢	(٣)
٦٧٥٧	٨٠٩٧	٦٩٤٨	١٠٠١٢	٨٤٨٤	(٤)
٥٢٣٧	٦٤٦٦	٥٦٨٦	٨٥١٧	٦٩٧٧	٣ - ٤ -
١٢٩	١٣٢٥	١٧٢٠	١٣٦٠	١٧٢٠	الاحتياجات الاروائية للدان ٣ (٥)
١١,٢	١٣,٦	٨,٧	١٦,٩	١١,٥٠	(٦)
٤,٤	٤,٨٥	٥,٥	٦,٧	٥,٣	النفاذية الانتاجية للألف ٣ (٧)
٤,١	٤,٨٥	٣,٣	٦,٣	٤,١	نسبة الارداد الى التكاليف (٨)
(٩) - (٥) / (١)				صافي عائد الوحدة المالية جنية/م٣	

المصدر : بيان تواقيع حبس ونفرون مختار تبراسة تقديرية لتقييم استخدام الموارد المالية الارواحية في الاراضي القديمة والجديدة معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ماروك ٢٠١٠.

* قدرت تكاليف رى الاراضي الجديدة لمحصول القمح بنحو ١٤٨ جنيهها للري المطهور بالضرر ونحو ١٥٣ جنيهها للري سطحي المطهور ويرجع ضلالة زيد تكاليف رى المطهور الى انخفاض تكاليف تشغيل مكائن الرى وذلك لتجمع اعمات الرى في نقطة رفع واحدة

اما في الاراضي الجديدة فبلغت انتاجية القدان نحو ١٨ لريها باستخدام الرى بالرش بزيادة ٢٠ % بالمقارنة بالاراضي التي تروي ريا سطحيا بالضرر والتي تبلغ الانتاجية الفدانية بها نحو ١٥ لريها . كما تزايده انتاجية القدان تحت نظام الرى بالرش نحو ١٨ لريها بزيادة ٢٤ % بالمقارنة بنظام الرى بالتنقيط . هذا وقد بلغت قيمة الناتج الزراعي نحو ٨٠٩٧ لريها في نظام الرى بالرش ونحو ٦٧٥٧ جنيهها في الرى بالتنقيط حين ان في نظام الرى بالضرر بالمقارنة تبلغ قيمة العائد للدان نحو ٩٤٨ جنيهها وفترت الاحتياجات الارواحية في الرى بالضرر في الاراضي الجديدة نحو ١٣٢٥ /قдан مقارنة للرس نحو ١٣٦٠ /قدان في الاراضي التي طبقت نظام الرى المطهوريما يعني تحقيق وفروض مياه الرى نحو ٣٦٠ م٣ تمثل ٢٠,٩ % من الاحتياجات الارواحية للدان . أما في الاراضي الجديدة فاوضحت النتائج ان الاحتياج السقى لقдан القمح نحو ١٣٢٥ م٣ في الرى بالرش ، ونحو ١٣٢٥ م٣ في الرى بالتنقيط . بالانخفاض نحو ٢٢ % على الترتيب بالمقارنة بالاحتياجات الارواحية لنظام الرى بالتنقيط في الاراضي الجديدة ولذلك قدر بنحو ١٧٢٠ م٣ للدان .

وبتقدير كفاءة استخدام مياه الرى (النفاذية الانتاجية للألف ٣) بمقاييس الانتاجية الفدانية على الاحتياجات المائية المقدرة بالآلاف م٣ بينن له بالاراضي الجديدة حق الرى المطهور كفاءة فى بلغت نحو ١٦,٩ لريها/ألف ٣ بينما حق الرى بالضرر نحو ١١ لريها / ألف ٣ ، وفي الاراضي الجديدة حق الرى بالرش نحو ١٣,٦ لريها / ألف ٣ بينما حق الرى بالتنقيط ١١,٢ لريها / ألف ٣ بينما حق الرى بالضرر نحو ٨,٧ لريها / ألف ٣ .

وبتقدير متوسط التكاليف المتغيرة في نظم الرى الحقلي بالاراضي القديمة انخفضت تكاليف الرى المطهور لنحو ١٤٩٥ جنيهها بالمقارنة بالرى بالضرر الذي قدرت التكاليف نحو ١٥١٢ جنيهها ، بينما في الاراضي الجديدة قدرت التكاليف المتغيرة للرى بالتنقيط بنحو ١٥٢٠ جنيهها للرى بالرش بنحو ١٦٧١ جنيهها انخفضت الى نحو ١٢٦٢ جنيهها للدان تحت نظام الرى بالتنقيط . وباستخدام معيار صافي العائد للدان للمقارنة بين نظم الرى الحقلي المختلفة وهو عبارة عن اجمالي نورد القدان مخصوصا منه التكاليف المتغيرة يتبين انه في الاراضي الجديدة حق القديمة نحو ٦٩٧٧ جنيهها للدان

لری المطروحو ٨٥١٧ جنيها بزيادة ٢٢,٢% عن صافي عائد الفدان تحت نظام الری بالغصروالذی يبلغ ٦٩٧٢ جنيها ويرجع ذلك لارتفاع الانتاجية كنتيجة لاستخدام كامل مساحة الارض وتحسين خواص التربة بالاراضى التي استخدمت تطوير الری ، لما في الاراضى الجديدة فبتقىق نظام الری بالرش على الری بالتنقيط من حيث صافي العائد الفداني بحو ٦١٨,٥ حيث يقدر بحو ٦٤٢٦ جنيها ، ٥٢٣٧ جنيها على الترتيب .

ويقترب نسبة الابراز / التكاليف في الاراضى القديمة تفوق الری الحقلى المطروح حيث بلغ ٦,٧ جنيها نظام الری بالغصرو بحو ٥,٦ جنيها بينما في الاراضى الجديدة تتبع هذه النسبة نحو ٤,٨٥ جنيها للری بالرش ، ونحو ٤,٤ جنيها في الری بالتنقيط .

وتشير للتنتائج إلى صافي عائد الوحدة المائية لكل نظام ری وذلك بقسمة صافي العائد الفداني على الاحتياجات الاروائية ، الى تفوق نظام الری المطروح في الاراضى القديمة على نظام الری بالغصرو حيث يقدر صافي عائد الوحدة المائية بحو ٦,٣ جنيها / م٣ ، بحو ٤,١ جنيها / م٣ الكلا النظامين على الترتيب . اما في الاراضى الجديدة فقد قدر صافي عائد الوحدة المائية للری بالرش والری بالتنقيط بحو ٤,٨٥ جنيها / م٣ ، نحو ٤,١ جنيها / م٣ على الترتيب ، في الری السطحي بالغصرو نحو ٣,٢ جنيها / م٣ .

اما سبق تبيان ان نظام الری المطروح في الاراضى القديمة حق زياده في الانتاجية الفدانية لل沮مع بحو ٢١% ، وزيادة في صافي العائد الفداني بحو ٢٢,٢% بزيادة في صافي عائد وحدة المياه بالإضافة الى ارتفاع كفاءة استخدام مياه الری وزيادة في نسبة الابراز الكلى / التكاليف بالمقارنة بنظام الری بالغصرو . كما حقق نظام الری المطروح وفرًا في مياه الری بحو ٣٦٠ م٣ / فدان تمتل ٢٠,٩ % من الاحتياجات الاروائية في الری بالغصرو بما تشير للتنتائج الى انه في الاراضى الجديدة تفوق نظام الری بالرش على نظام الری بالتنقيط في الانتاجية الفدانية حيث تزيد بحو ٢٤,١% كما تزيد صافي العائد الفداني بحو ٦١٨ % . وكذلك اعلى في استخدام مياه الری وزيادة في صافي عائد الوحدة المائية ، كما حقق كلا النظالمين وفر نفس مياه الری بحو ٢٥,٩% على الترتيب بالمقارنة بنظام الری بالغصرو في الاراضى الجديدة .

محصول القول البلدى

بعد محصول القول البلدى من أهم محاصيل البقول للشتوية حيث تبلغ مساحته نحو ١٨٥,٧ الف فدان تمتل ٧٨,٤% من إجمالي مساحة البقوليات البالغة نحو ٢٣٦,٩ الف فدان ، ونحو ٢٣٦,٩ الف فدان تمتل ٦٢,٧% من إجمالي المحاصلات الشتوية كمتوسط للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ . يتركز زراعة القول البلدى في الوجه البحري حيث تبلغ المساحة نحو ١٢٥,٣ الف فدان تمتل ٦٧,٥% ، يليها منطقة مصر العليا بحو ١٦ الف فدان تمتل ٦٨,٦% ، ومنطقة مصر الوسطى بحو ٨,٢ الف فدان تمتل ٤,٤% من إجمالي المساحة على مستوى الجمهورية . وتقدر المساحة خارج الولادى بحو ٣٦,٢ الف فدان تمتل ١٩,٥% وتقدير إجمالي الاحتياجات المائية بحو ٢٦١,٧ مليون م٣ في متوسط فترة الدراسة .

وتشير البيانات بجدول (٣) الى أهم المؤشرات الاقتصادية في نظام الری الحقلى المختلفة لمحصول القول البلدى خلال الموسم الزراعي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بممحافظة البحيرة . توضح التنتائج ان متوسط لانتاجية القول في الاراضى القديمة بلغت نحو ٨ لريها تحت نظام الری بالغصرو ، ونحو ٩ لريها في نظام الری السطحي المطروح بزيادة نحو ١٢,٥% . وقدرت قيمة الانتاج بحو ٥٦١٩ جنيها للدان بنظام الری المطروح بالمقارنة بحو ٥٠٣٨ جنيها للری بالغصرو بزيادة نحو ٥٨١ جنيها بزيادة ١١,٥% . في الاراضى الجديدة تتساوى انتاجية القول من القول البلدى بنظام الری بالرش مع لانتاجية القول في نظام الری السطحي المطروح .

بلغت الاحتياجات الاروائية نحو ١٣٣٩ م٢ / الدان في الری بالغصرو ، لافتت الى نحو ١٠١٥ م٢ / الدان بزيادة ٤٠٠ م٢ / الدان تحت ظلمسى الری المطروح في الاراضى القديمة والری بالرش في الاراضى الجديدة ، مما يشير الى حوث وفر في كميات مياه الری بحو ٢٤,٢% ، ٢٥% على الترتيب بالمقارنة بنظام الری بالغصرو .

ويشير كفاءة استخدام مياه الری تبين لها بلغت نحو ٨,٩٧ لريها / الف م٣ في الری بالرش ، ونحو ٨,٩ لريها / الف م٣ في الری السطحي المطروح وبنحو ٥,٩ لريها / الف م٣ في الری بالغصرو .

بلغ متوسط للكاليف المتنقى للدان بالاراضى القديمة في الری السطحي المطروح نحو ١٧٣٤ جنيها ، ونحو ٢٠١٧ جنيها في الری بالغصرو وفي الاراضى الجديدة تمتل نظام الری بالرش نحو ١٦٢٩ جنيها .

بلغ صافي العائد الفداني في الری السطحي المطروح بالاراضى القديمة نحو ٣٨٨٥ جنيها بزيادة ٤٦٤ جنيها بنسبة ٢٢٨,٦% بالمقارنة بصفى عائد نحو ٣٠٢١ جنيها للری بالغصرو ، وقد بلغ صافي العائد في الری بالرش في الاراضى الجديدة نحو ٣٩٩٠ جنيها بزيادة ٥٣٧ جنيها تمثل ١٥,٦% بالمقارنة بحو

٣٤٥٣ جنيهها في نظام الري بالغمر بالاراضي الجديدة . وقد بلغت نسبة الابوراد الى التكاليف في الري بالري بالغمر بالاراضي الجديدة نحو ٣٤٥ جنيهها، ونحو ٣٢٢ جنيهها في الري السطحي المطمور ، ونحو ٢٥٥ جنيهها في الري بالغمر بالاراضي القديمة .

وحساب صافي عائد الوحدة المائية تشير البيانات الى أن الري بالرش في الاراضي الجديدة حقق صافي عائد للوحدة المائية نحو ٣,٩٨ جنيه/م^٣ بينما حقق نظام الري السطحي المطمور نحو ٣,٨ جنيه/م^٣ . بلية نظام الري بالغمر بنحو ٢,٣ جنيه/م^٣ .

جدول رقم (٣) المؤشرات الاقتصادية لنظم الري الحظلي للدول البدوي بمحافظة البحيرة

البيان	المصروف			
	طريقة الري	الارضي القديمة	الارضي الجديدة	الدول البدوي
ري سطحي	مطمور	سطحي	ري بالرش	٩
٨	٩	٨		٢١٥
١٦٢٩	١٧٣٤	٢٠١٧		١٥٨٥
٥٦١٩	٥٦١٩	٥٣٨		٥٣٨
٣٩٩٠	٣٨٨٥	٣٠٢١		٣٤٥٣
١٠٠٤	١٣٣٩	١٣٣٩		١٣٣٩
٨,٩٧	٨,٩	٨,٩		٨,٩
٣,٤٥	٣,٢	٣,٢		٣,٢
٣,٩٨	٣,٨	٣,٨		٣,٨

المصدر : مصدر سبق بجدول ٣

تبين مما سبق أن الانتاجية للقديمة تراوحت في نظمي الري بالرش والري المطمور بنحو ٦١٢,٥% بالمقارنة بالري بالغمر كما تراوحت صافي العائد القديمي بنحو ٦٢٨,٦% في الري المطمور ونحو ١٥,٦% في الري بالرش مقارنة بصافي العائد في الري بالغمر في الاراضي الجديدة ، وتقرب كل من نظمي الري السطحي المطمور في الاراضي القديمة والري بالرش في الاراضي الجديدة في مؤشرات كفاءة استخدام مياه الري والعائد على وحدة المياه كما حقق نظام الري السطحي المطمور في الاراضي القديمة وفرا في مياه الري نحو ٣٢٤ متراً مكعب تتمثل ٢٤٤,٢% بالمقارنة بكمية مياه الري في الري بالغمر . كباقي وفرة مياه الري في الري بالرش بالاراضي الجديدة نحو ٣٣٥ متراً مكعب تتمثل نحو ٢٥٠% بالمقارنة بكمية مياه الري في نظام الري بالغمر .

محصول الأرز :

يعتبر الأرز أحد محاصيل الحبوب الهمزة والتي يتم التوسيع في زراعتها بالرغم من تحديد مساحتها بالقرارات الوزارية لكل من وزارتي التشغيل والموارد المائية ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بـ ٢٠٠٦ مساحة محصول الأرز نحو ١,٦٧٨ مليون فدان تتمثل ٢٢,١٢% من إجمالي مساحة الحبوب، ونحو ٢٦,٣% من إجمالي الحاصلات الصيفية ونحو ١١,١٤% من إجمالي المساحة المحصلولة في متوسط الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨.

تتركز زراعة الأرز في محافظات الوجه البحري حيث تقدر المساحة بنحو ١,٦٣١ مليون فدان تمثل ٦٩,٦% من إجمالي المساحة على مستوى الجمهورية . وتقدر الاحتياجات المائية للأرز بنحو ١٠,٩٩٢ مليار م³ كمتوسط للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ .

روض جدول (٤) أهم المؤشرات الاقتصادية لنظم الري المختلفة لمحصول الأرز بمحافظة البحيرة وهي نظام الري السطحي بالغمر ونظام الري السطحي المطمور باستخدام الموسير أو التقطفين . تشير البيانات ان الانتاجية للدائمة لمحصول الأرز تحت نظام الري السطحي المطمور بلغت نحو ٤,٥٣ طناً بينما بالمقارنة بنحو ٣,٨٨ طناً في الاراضي التي تستخدم نظام الري بالغمر بزيادة نحو ٦٥,٦% . طناً تتمثل نحو ١٦,٧٥% كما لحقت تكاليف الري وأجمالي تكاليف القديمة من ٢٥٢ جنيهها، ٢٣٦ جنيهها في اراضي الري بالغمر نحو ٢٢٦ جنيهها، ٢٢٥ جنيهها على الترتيب في الري السطحي المطمور بانخفاض نحو ١٠,٣٢%، ١٠,٣٠% لكل من تكاليف الري وأجمالي تكاليف على الترتيب كما تراوحت صافي العائد القديمي من نحو ٣٤٧٧

جلبها في الري بالغمر إلى نحو ٤٥٣٩٤ جنية في الري السطحي المطمور بزيادة نحو ١٠٦٢ جنية مما تمثل ٦٣٠,٥%

هذا وتقاسط الاحتياجات الإلزامية للقдан من نحو ٦٥٣٩٤ م٢ النظام الري بالغمر لنحو ٥٢٣١ م٢ تحت نظام الري السطحي المطمور بالخاضن نحو ١٣٠٨ م٢ يمثل ٢١٪ من الاحتياجات الإلزامية لمحصول الأرز .

وبقدر الكفاءة الإنتاجية لاستخدام مياه الري وتبين أن كفاءة استخدام مياه الري بلغت في نظام الري السطحي نحو ٠,٨٧ طن / الف م٢ بالمقارنة بنحو ٠,٥٩ طن / الف م٢ في حالة نظام الري بالغمر .

جدول (٤): أهم المؤشرات الاقتصادية لنظم الري العطلي لمحصول الأرز بمحافظة البحيرة

الإرز الصيفي		المحصول	طريقة الري	بيان
مطمور	سطحي			
٤,٥٣	٣,٨٨			الإنتاجية الفدانية
٢٢٦	٢٥٢			تكلف الري للقдан
٢٢٥١	٢٣٦٦			التكلف المتغيرة
٦٧٩٠	٥٨٤٣			المعد
٤٥٣٩	٣٤٧٧			المعد الصافي
٥٢٣١	٦٥٣٩			احتياجات الإلزامية متر م٢
٠,٨٧	٠,٥٩			الكافأة الإنتاجية لـ٣٠٠ م٢ من مياه الري
٣	٢,٥			نسبة الإرداد / التكليف
٠,٨٦	٠,٥٣			صافي عائد الوحدة المائية جنيه / متر م٢

المصدر: تبيل توافق هيس ولفرون بمقررة دراسة التصدير لرشيد استخدام الموارد المائية للأراضي القديمة والحديثة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي مليو ٢٠١٠.

توضح البيانات بالجدول (٤) أن نسبة الإرداد إلى التكليف الفدانية بلغت نحو ٣ جنية تحت نظام الري السطحي المطمور نحو ٢,٥ جنية تحت نظام الري بالغمر وبحساب صافي عائد الوحدة المائية بين أن نظام الري السطحي المطمور حق نحو ٠,٨٦ جنية / م٢ بينما نهر بنحو ٠,٥٣ جنية / م٢ لنظام الري بالغمر .

ومما يبيّن يتضح أن نظام الري السطحي المطمور في الأرز حق زيادة في الإنتاجية الفدانية بنحو ١٦,٧٥٪ وانخفاض في تكليف الري والتكليف الكلية بنحو ١٠,٣٪ على الترتيب، وزيادة في صافي العائد الفدانى ٣٠,٥٪ ، وووفر في الاحتياجات الإلزامية نحو ١٣٠٨ م٢ للقдан يمثل ٢١٪ من الاحتياجات المائية في الري بالغمر، وزيادة في كفاءة استخدام مياه الري وصافي عائد الوحدة المائية بالمقارنة بالري بالغمر .

محصول للرسم :

يعتبر البرسم من أهم محاصيل الأعلاف الخضراء الرئيسية في الموسم الشتوي حيث بلغت المساحة نحو ١,٧٠٠ مليون فدان تمثل نحو ٢٥,٥٪ من إجمالي مساحة المحاصيل الشتوية ونحو ٦١,٣٪ من إجمالي المساحة المحصولية كمتوسط للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ . ويزرع للرسم في جميع مناطق الجمهورية داخل الولادي وخارج الولادي حيث بلغت المساحة في الوجه البحري نحو ١,٠٧٨ مليون فدان وفي مصر الوسطى نحو ٣٣٥,٧ ألف فدان ومصر العليا ٢٠١,٣ ألف فدان وخارج الولادي نحو ٨٥ ألف فدان تمثل نحو ٦٣,٤٪ ، ١٩,١٪ ، ١١,٨٪ ، ٦٪ من إجمالي مساحة الرسم على الترتيب هذا وقدر إجمالي الاحتياجات المائية للمحصول نحو ٥,٦٨ مليون متر مكعب سنويًا في متوسط للفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨) .

يوضح جدول (٥) المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتقييم أساليب الري لمحصول الرسم بمحافظة البحيرة. تشير النتائج إلى تساوى الإنتاجية الفدانية للرسم تحت نظامي الري السطحي بالغمر والري السطحي المطمور بالأراضي القديمة بمحافظة البحيرة وبالتالي تساوى قيمة العائد الفدانى إلا أن الخاضن

التكليف الفدائي في الري السطحي المطرور ادى إلى زيادة صافي العائد الفدائي حيث بلغ نحو ٧٩٧٩ جنيهاً بزيادة ٢,٢% بالمقارنة بصافي العائد في الري بالغمر والذي بلغ نحو ٧٨٠٦ جنيهاً .
 هذا وقد حقق الفدان تحت نظام الري بالرش صافي عائد يقدر بنحو ١٣٧٢ جنيهاً بما يقل بنحو ٤,٤% ، ٢٠% عن مثيله في الأرضي للقديمة تحت نظامي الري بالغمر والري السطحي المطرور .
 بلغ صافي عائد الوحدة المائية نحو ٣,٥ جنيهاً في الري السطحي المطرور ونحو ٢,٨ جنيهاً في الري بالرش ونحو ٢,٧ جنيهاً في الري بالغمر . وتوضح البيانات أن نسبة الإيراد/التكليف بلغت نحو ٨,١ جنيهاً في الري بالرش ونحو ٨,١ جنيهاً ، ٧,١ جنيهاً في الري السطحي المطرور والري بالغمر على الترتيب .
 قدرت الاحتياجات الإروائية للفدان بنحو ٢٣٠ م٢ في الري المطرور بالانخفاض نحو ٣٥٧٥ م٢ تمثل ٤,٢% من الاحتياجات الإروائية للري بالغمر الذي قدر بنحو ٣٢٨٧٥ م٢ . بلغت الاحتياجات الإروائية للري بالرش في الأرضي الجديدة نحو ٢٢٢٨ م٢٤٧ % بالانخفاض ٢٢٢٨ م٢ بنسبة ٢٢% بالمقارنة بالاحتياجات المائية للري بالغمر . ويتغير كفاءة الاستخدام لمياه الري وذلك بقسمة صافي العائد الفدائي على الاحتياجات المائية بين ان الكفاءة الانتاجية للفدان ٣ من مياه الري قدرت بنحو ١٧ طناً/الف م٢ طناً/الف م٢ في الري السطحي المطرور، نحو ١,٨ طناً / الف م٢ في الري بالرش ونحو ١,٧ طناً/الف م٢ في الري بالغمر . وذلك نظراً لانخفاض الاحتياجات المائية للري السطحي المطرور والري بالرش مما يحتجه للفدان من البريميوم في الري بالغمر .
 مما سبق يتبيّن أن نظام الري السطحي المطرور حقّ زيادة في العائد الفدائي وصافي العائد الفدائي بنحو ٤,٢%، كما حقّ وفر في كمية مياه الري ٢٠% ، وصافي عائد الوحدة المائية بالمقارنة بنظام الري بالغمر كما حقّ نظام الري بالرش نحو ٢٢% من الاحتياجات الإروائية بالمقارنة بنظام الري بالغمر .

جدول (٥) : أهم المؤشرات الاقتصادية لنظم الري الحقلي لمحصول البريميوم

البيان	الإراضي الجديدة	الإراضي القديمة	الري بالرش	سطحي بالغمر
الإنتاجية الفدانية/الطن	٤	٥	٥	٥
تكليف الري	١٨٩	١٦٤	١٥٩	
التكليف المتغير	٩٠٣	١١١٦	١٢٨٩	
العائد	٧٢٧٦	٩٠٩٥	٩٠٩٥	
صافي العائد	٦٣٧٣	٧٩٧٩	٧٨٠٦	
الاحتياجات الإروائية للفدان م٢	٢٢٢٨	٢٣٠٠	٢٨٧٥	
للكفاءة الانتاجية للفدان م٢	١,٨	٢,١٧	١,٧٤	
نسبة الإيراد إلى التكليف	٨,١	٨,١	٧,١	
صافي عائد الوحدة المائية جنيه/متر٣	٢,٨	٣,٥	٢,٧	

المصدر : مصدر سابق جدول ٢

محصول الذرة الشامية :

يحتل محصول الذرة الشامية المرتبة الثانية بعد محصول القمح من حيث الأهمية الاقتصادية كواحد من أهم محاصيل مجموعة الحبوب، هذا وقد بلغت المساحة المزروعة من الذرة الشامية في المرويتن الصيفية والنيلية نحو ٢٠٩٦ مليون فدان تتمثل ٢٨,٨٨% من إجمالي مساحة الحبوب ونحو ١٣,٤% من إجمالي المساحة المحصولة . وتبلغ مساحة الذرة الشامية في العروبة الصيفية نحو ١٧٨٣ مليون فدان ونحو ٣١٢,٦ ألف فدان في العروبة النيلية تتمثل نحو ١٦,٩% ٨٥,١% على الترتيب من إجمالي مساحة الذرة الشامية على مستوى الجمهورية . وتتوزع مساحات الذرة الشامية على مختلف مناطق ومحافظات الجمهورية وقد بلغت المساحة في الوجه البحري نحو ١٠٠٩ ألف فدان ومصر الوسطى نحو ٦٣٩ ألف فدان ، ومصر العليا نحو ٣٥٨,٩ ألف فدان وخارج الودادى نحو ٨٨,٣ ألف فدان بنسبة نحو ٦,٨٧% ، ٦١٧,١% ٤,٢% من إجمالي المساحة على الترتيب . وقد بلغت إجمالي الاحتياجات المائية نحو ٦,٨٧ مليار م٣ في متوسط الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٦) .

يوضح جدول (٦) أهم المؤشرات الاقتصادية لنظم الري الحقلي المختلة لمحصول الذرة الشامية في الموسم الزراعي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ . حيث قدر متوسط الانتاجية الفدانية في الأرضي للقديمة في الري السطحي المطرور نحو ٢٦ لريها بزيادة نحو ١٨% بالمقارنة بمتوسط انتاجية نحو ٢٢ لريها في

الرى بالغمر، وقد بلغ العائد نحو ٥٣٩٥ جنیها في الرى السطحي المطور، ونحو ٦٠٣ جنیها في الرى بالغمر.

اما في الاراضي الجديدة فقد بلغت الانتاجية الفدانية في الري بالرش والتقطيع على الترتيب نحو ١٩ لريباً ونحو ٢١ لريباً في الري بالغمر والتي بلغت نحو ١٤,٥ لريباً. وقد بلغت كمية الانتاج نحو ٤٠٠٩ جنیهاً ونحو ٤٤٠٥ جنیهاً في الري بالرش والتقطيع على الترتيب، بينما تقد العائد الفدانى للري بالغمر في الاراضي الجديدة بنحو ٣١٨ جنیهاً.

جدول (١): اهم المؤشرات الاقتصادية لنظم الري الحقلي لمحصول الفرا الشاميه بمحافظة البحيرة

اراضي قديمة			اراضي قديمة			طريقة الري	بيان
ري بالتنقيط	ري بالرش	ري سطحي	ري سطحي مطور	ري سطحي بالغمر	ري سطحي بالغمر		
٢١	١٩	١٤,٥	٢٦	٢٢		الانتاجية الفدانية بالاردب	
٣١٣	٣١٧	١١٩,٥	٩٦	١١٦		تكليف الري	
١٩١٦	١٧٥٠	١٤٦	٢٠٤٤	٢٢٣٧		الكلاف المتغيرة	
٤٤٠٥	٤٠٠٩	٣١١٨	٥٣٩٥	٤٦٠٣		العائد الكلى	
٢٤٨٩	٢٢٥٩	١٧٠٢	٣٣٥١	٢٣٦٦		صافي العائد	
٢٣٥٣	٢٢٤٣	٢٩٩١	٢٠٥٥	٢٩٩١		الاحتياجات الاروائية للفدان م ^٣	
٨,٩	٨,٥	٤,٨	١٠,٢	٧,٤		النخامة الانتاجية للافت م ^٣	
٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٦	٢,١		نسبة الابراد الى التكليف	
١,١	١	٠,٦	١,٣	٠,٨		صافي عائد الوحدة المائية	
						جنية/متر ^٣	

المصدر : مصدر سابق جدول ٢

وتشير النتائج لن الاحتياجات المائية عند الري بالغمر في الاراضي القديمة بلغت نحو ٣٢٩٩١ في حين بلغت نحو ٢٥٥٥ في حالة الري المطور بالخاضس نحو ٣٤٣٦ تمثل ١٤,٦ % بالمقارنة بالري بالغمر .

قدر الاحتياجات الاروائية في الاراضي الجديدة بنحو ٣٢٢٤٣ ونحو ٢٢٥٣ لنظمي الري والتنقيط على الترتيب في حين بلغت في الري بالغمر نحو ٢٩٩١ وقد تحقق وفر في مياه الري نحو ٧٤٨ م^٣ ، ونحو ٦٣٨ م^٣ تمثل نحو ٦٢٥ % للري بالرش والتقطيع على الترتيب بالمقارنة بالري بالغمر . وينتظر كفالة استخدام مياه الري لنظم الري في الاراضي القديمة بقسمة الانتاجية الفدانية/كمية مياه الري تبين ارتفاع كفالة الري المطور الى نحو ١٠,٢ ارباً للافت م^٣ ونحو ٧,٤ ارباً للافت م^٣ للري بالغمر .

وقد بلغت كفالة استخدام مياه الري بالاراضي الجديدة نحو ٨,٥ ارباً/الف م^٣ ونحو ٨,١ ارباً/الف م^٣ للرش والتقطيع على الترتيب ، وفي الري بالغمر نحو ٨,٠ ارباً/الف م^٣ ويرجع ذلك لانخفاض الانتاجية الفدانية ولارتفاع الاحتياجات الاروائية .

بلغت متوسط التكليف المتغيرة نحو ٢٢٣٧ جنیها تحت نظام الري بالغمر انخفضت نحو ٢٠٤٤ جنیها في الري المطور بمعدل بنحو ٦,٦ %، كما بلغت متوسط التكليف بالاراضي الجديدة نحو ١٧٥٠ جنیها، نحو ١٩١٦ جنیها في كل من نظام الري بالرش والتقطيع على الترتيب ونحو ٤١٦ جنیها في نظام الري بالغمر .

وبحساب صافي العائد الفدانى بلغ نحو ٣٣٥١ جنیها في الري السطحي المطور بزيادة نحو ٩٨٥ جنیها بالمقارنة بنظام الري بالغمر تمثل نحو ٤١,٦ %. ويتحقق الفدان من النزف الشاميه صافي عائد نحو ٢٢٥٩ جنیهاً ونحو ٢٤٨٩ جنیهاً لنظامي الري بالرش والتقطيع بزيادة تقدر بنحو ٣٢,٧ % على الترتيب بنحو ٤٦,٢ % على الترتيب بالمقارنة بصفى العائد الفدانى في نظام الري بالغمر في الاراضي الجديدة والذي بلغ نحو ١٧٠٢ جنیهاً .

ويوضح جدول (٧) أن نسبة الأيراد إلى التكاليف بلغت نحو ٢,٦ جنيهًا في الري المطهور ونحو ٢,٣ جنيهًا للرش والتقطيف ونحو ٢,٢ جنيهًا، ونحو ٢,١ جنيهًا للري بالغمر كل من الأراضي القديمة والجديدة على الترتيب.

وبتقدير صافي عائد الوحدة المائية تبين أن الري المطهور حقق نحو ١,٣ جنيهًا /م٣ نحو ٠,٨ جنيهًا /م٣ بالمقارنة لنظام الري بالغمر، لما صافي عائد الوحدة المائية بالأراضي الجديدة فقد بلغ نحو ١,١ جنيهًا /م٣ في الري بالغمر نحو ١ جنيهًا /م٣ في الري بالرش ونحو ٠,٧ جنيهًا /م٣ في الري بالغمر .
ومما يبيّن يكفي أن نظام الري السطحي المطهور يتطرق على نظام الري بالغمر في الأراضي القديمة حيث تحققت زيادة في الانتاجية المائية نحو ١٨ %، وإنخفاض التكاليف الفدانية وزيادة العائد الفدانى نحو ٦ % مما يعكس على ارتفاع نسبة الأيراد إلى التكاليف وصافي عائد الوحدة المائية بتحقق وفر في الاحتياجات الإروائية نحو ٤٣٦ م٣ تمثل ١٤,٦ % من الاحتياجات الإروائية في الري بالغمر مما أدى إلى ارتفاع كفاءة استخدام مياه الري .

اما في الأراضي الجديدة فقد تحقق في نظام الري بالغمر أعلى انتاجية فدانية نحو ٢١ أردياً، ونحو ٩ أردياً في الري بالرش بالمقارنة بغيره، وأردياً في الري بالغمر، كما تحقق أعلى صافي العائد الفدانى وبالتالي يتحقق كفاءة انتاجية أعلى لمياه الري وصافي عائد الوحدة المائية لنظام الري بالغمر بالمقارنة ببنظام الري بالرش . كما تحقق وفر في كمية مياه الري بلغ نحو ٧٤٨ متر مكعب بـنحو ٦٣٨ م٣ تمثل نحو ٢٥ % من الاحتياجات المائية في نظام الري بالغمر .

لقطن :

يعتبر محصول القطن من أهم المحاصيل الصيفية تلاقحت المساحة في السنوات الأخيرة حيث بلغت نحو ٤٧٤,٤٠ ألف فدان تمثل ٦٧,٤ % من إجمالي مساحة المحاصيل الصيفية ، نحو ٣,١٥ من إجمالي المساحة المحصولية في متوسط الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) . وقد بلغت إجمالي الاحتياجات المائية للمحصول نحو ١,٦٥٨ مليون م٣ سنويًا في متوسط فترة الدراسة .

ويوضح جدول (٧) أهم المؤشرات الاقتصادية لنظم الري المختلفة في زراعة محصول القطن خلال الموسم ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ بمحافظة كفر الشيخ . بتغير البيانات ان متوسط انتاجية فدان القطن بلغ ٦ قنطرار تحت نظام الري بالغمر تراويد نحو ٧ قنطراراً في الاراضي التي تستخدم الري المطهور بمعدل زيادة نحو ٦,٧ %. هذا وقدر العائد الفدانى بـنحو ٤٩٧٦ جنيه في نظام الري بالغمر، تراويد نحو ٥٧٨٢ جنيه في نظام الري المطهور بزيادة نحو ٠٦ جنيهًا تمثل نحو ١١,٣ % .

وي باستخدام معيار صافي العائد الفدانى للمقارنة بين نظمي الري بالغمر والري المطهور، تبين أن صافي العائد الفدانى تحت نظام الري السطحي المطهور قدر بـنحو ٣٢٩١ جنيهًا بـزيادة نحو ٨٢٨ جنيهًا تمثل ٢٨,٥ % من صافي العائد لنظام الري بالغمر والمقرر بـنحو ٢٥٥١ جنيهًا للفرد .
وتتغير البيانات أن الاحتياجات المائية للمحصول عند الري بالغمر بلغت نحو ٣٣٩٠ م٢ /الفدان انخفضت إلى ٣١٠٥ م٢ /فدان في حالة الري السطحي المطهور بانخفاض بـنحو ٢٨٥ م٢ تمثل ٨,٤ % ذلك بالمقارنة بالري بالغمر .

وبتقدير كفاءة استخدام مياه الري يقسمة لانتاجية الفدان على الاحتياجات المائية يتبع ارتفاع كفاءة استخدام مياه الري في الري المطهور إلى ٣٧٢,٣ /لفت م٣ بالمقارنة بـنحو ٢,١ قنطراراً /لفت م٣ في الري بالغمر .

بلغ متوسط التكاليف المتغيرة لنظامي الري بالغمر والري السطحي المطهور نحو ٢٤٢٥ جنيهًا ، ٢٥٠٣ جنيهًا على الترتيب قدرت نسبة الأيراد/التكاليف بـنحو ٢,٣ جنيهًا في الري السطحي المطهور في حين انخفضت إلى نحو ٢,١ جنيهًا في الري بالغمر .

وتوضح البيانات أن بتقدير صافي عائد الوحدة المائية بقسمة صافي العائد على الاحتياجات المائية بلغ نحو ١,١ جنيهًا تحت نظام الري السطحي المطهور ونحو ٠,٧٥ جنيهًا لنظام الري بالغمر .
ما سبق تبين أن الري السطحي المطهور بالمقارنة بنظام الري بالغمر لنتائج القطن حق زيادة في الانتاجية نحو ١١,٧ % وزيادة في صافي العائد الفدانى نحو ٢٨,٥ %، ووفر في الاحتياجات المائية نحو ٢٨٥ م٢ تمثل ٤,٨ % بالمقارنة بنظام الري بالغمر، وزيادة صافي عائد الوحدة المائية وارتفاع كفاءة استخدام مياه الري .

جدول (٧) : أهم المؤشرات الاقتصادية لنظم رى الحقلي للقطن بمحافظة كفر الشيخ

القطن		المحصول	طريقة الري البيان
مطمور	سطحي		
٧ قنطرار	٦ قنطرار		الإنتاجية الفدانية
١٣٧	١٨٦		تكليف الري للدان
٢٥٠,٣	٢٤٢٥		التكليف المتغير
٥٧٨٢	٤٩٧٦		المائد
٣٢٧٩	٢٥٥١		صافي العائد
٣١٠٥	٣٢٩٠		الاحتياجات الاروبية بالметр المكعب
٢,٣	١,٨		الكافحة الانتاجية للف م٣ من مياه الري
٢,٣	١,١		نسبة الابراد / التكليف
١,١	٠,٦٦		صافي عائد الوحدة المائية جنيه / متر٣

المصدر : مصدر سابق جدول ٢

قصب السكر

يتصدر قصب السكر قائمة المحاصيل السكرية حيث بلغت المساحة المزروعة نحو ٣٢٨,٤ ألف فدان تمثل نحو ٥٥٨,٧ % من إجمالي مساحة المحاصيل السكرية البالغة ٥٥٩,٣ ألف فدان كمتوسط لفترة (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)، ونحو ٦٢,١٨ % من إجمالي المساحة الممحصولية، وتتركز المساحة المزروعة بمصر العليا بنحو ٢٨٢,٧ ألف فدان تمثل ٦٨٦,٠٧ % من إجمالي المساحة أعلى مستوى الجمهورية ، وبلغت المساحة المتوسطي نحو ٤٢,٥٤٧ ألف فدان تمثل ١٢,٩٥ % من إجمالي مساحة قصب السكر حيث يستخدم غالبية لفاج مصر العليا والوسطي في إنتاج السكر . وبلغت المساحة بالوجه البحري نحو ٢,٩١٠ ألف فدان تمثل ٠,٨٨ % ، وبالنوبالية ينحو ٣٢٨ فدان تمثل ٠,٠١ % من إجمالي المساحة على مستوى الجمهورية ويغطي القصب أكثر المحاصيل استهلاكاً للمياه ، تقدر إجمالي الاحتياجات المائية بنحو ٣٢٤ مليوناً متر م٣ سنوياً في متوسط فترة الدراسة.

توضح البيانات بجدول (٨) أهم المؤشرات الاقتصادية المقترنة لمحصول قصب السكر تحت نظم الري العقلية المستخدمة بمنطقة التركيز بمحافظة قنا التي اتبعت برنامج ومشاريع نظم الري السطحي المطمور باستخدام الموسير والأنابيب المتغيرة لل الموسم ل الزراعي ٢٠٠٩ / ٢٠٠٨ حيث تشير البيانات إلى زيادة الانتاجية من ٤٢ طناً تحت نظام الري بالغمر ونحو ٤٨ طناً للري السطحي المطمور بزيادة نحو ٤٤,٨ %. وقد بلغ المائد الفداني نحو ٨٨٣٥ جندياً تحت نظام الري المطمور ونحو ٨٣٠٠ جندياً في الري بالغمر بزيادة ٦ % في استخدام الري المطمور .

جدول (٨) : أهم المؤشرات الاقتصادية لنظم الري الحقلي لمحصول قصب السكر بمحافظة قنا

الري	البيان	مطمور (موسم)	سطحي
الإنتاجية الفدانية بالطن		٤٤	٢٤
تكليف الري		٧٠,٢	٧٣٩
التكليف المتغير		٣٦٧١	٣٩٧٥
المائد		٨٨٣٥	٨٣٠٠
صافي المائد		٥١٦٤	٤٣٤٥
الاحتياجات الاروبية م٣		٦٦٧٦	٩٩٦٤
الكافحة الانتاجية للف م٣		٦,٦	٤,٢
نسبة الابراد الري التكليف		٢,٤	٢,١
صافي عائد الوحدة المائية جنيه / متر٣		٠,٧٧	٠,٤٣

المصدر :نتائج دراسة ميدانية لجريت بمحلق قنا للموسم الزراعي ٢٠٠٩ / ٢٠٠٨

تشير النتائج بجدول (٨) إلى أن صافي عائد الفدان تحت نظام الري المطمور يبلغ نحو ٥١٦٤ جندياً ونحو ٤٣٢٥ جندياً تحت نظام الري بالغمر بزيادة ١٩ % في صافي المائد الفداني . كما قدرت الاحتياجات

الاروائية في الري المطهوري نحو ٦٦٧٦ م³ مقارنة بـ ١٦٤٣ م³ في الري بالغمر بحو ٣٢٨٨ م³ بمعدل ٦٣%. وبحساب كثافة استخدام مياه الري بقسمة متوسط الانتاجية/ الاحتياجات الاروائية تبين ارتفاع الكفاءة في نظام الري المطهوري إلى نحو ٦,٦ طنا/ لف ٣ ونحو ٤,٢ طنا/ لف ٣ في نظام الري بالغمر . وقد بلغ متوسط التكاليف المقيدة لظماني الري بالغمر والري المطهوري نحو ٣٩٧٥ جنية/ م³ جنية/ م³ بمعدل ٣٦٧١ جنية/ م³. كما بلغت نسبة الايراد/التكليف نحو ٢,٤ جنية في الري المطهوري تناقصت إلى نحو ٢,١ جنية في الري بالغمر . ويبلغ صافي عائد الوحدة المائية نحو ٧٧,٠ جنية/ م³ في الري المطهوري الخففن إلى نحو ٤٣,٠ جنية/ م³ في نظام الري بالغمر .

اما سبق تبين ان تطبيق نظام الري المطهوري في نتاج القصب بمحافظة قنا حقق زيادة في الانتاجية القدانية بـ ٤,٨% موفر صافي العائد القدانية بـ ١٩% بما تحقق وفر في مياه الري بـ ٣٢٨٨ م³ تمثل ٢٣% من الاحتياجات الاروائية في نظام الري بالغمر ، وقد انعكس هذا على ارتفاع كل من نسبة الايراد/التكليف ، وصافي عائد الوحدة المائية وارتفاع كفاءة استخدام مياه الري بنظام الري المطهوري بالمقارنة بنظام الري بالغمر .

المردود الاقتصادي من تطوير نظام الري الحقلي :

ما سبق يتبين ان انتاجية المحاصيل الزراعية واحتياجاتها المائية تختلف باختلاف نظم الري الحقلي وهو ما ينعكس على كفاءة استخدام مياه الري ، وصافي العائد القدانية لكل محصول ول ايضاً صافي عائد وهذه المياه . وبالنظر إلى تطوير نظام الري بالغمر وهو للنظام الأكثر شوعاً في الزراعة في الاراضي القديمة بالواadi والبلطا ، والاتجاه إلى تعميم نظام تطوير الري السطحي وترشيد الاستخدام باعتماد الأكثر ملائمة لظروف الزراعة المصرية للحصول على الوفر المستهدف في مياه الري وكذلك لتلافي أوجه القصور في شبكات الري الحالية وتلك من خلال الخطة القومية لتطوير الري والتي تتضمن مشروعى الاحلال والتجميد للاعمال الصناعية لشبكات الري ومشروع تطوير الري والذي يستهدف ترشيد استخدام المياه وتلافي فقد الامداد للاستفادة منها في عمليات استصلاح واستزراع اراضي جديدة بالإضافة الى ضبط ادارة وتوزيع المياه ومراعاة العدالة في التوزيع بين المنشقين مع توفير الطاقة المستخدمة في رفع المياه باستخدام نقطة الرفع الواحدة وضمان السريان للمعايير للمياه وكذلك الوف في الوقت وتكلف التشغيل والصيانة . هذا بالإضافة إلى استغلال كامل مساحة الأرض الزراعية والاستفادة من نحو ١٠% من المساحة التي كانت تخصص للرياب والمصارف مما ينعكس على زيادة الانتاجية القدانية .

وبتقدير المردود الاقتصادي لتعميم نظام الري السطحي المطهوري كبديل لنظام الري بالغمر في الاراضي القديمة بمحافظة البحيرة المنزرعة بمحاصيل القمح والقمح والبرسيم والازهار والذرة الشامية تشير البيانات بجدول (١) إلى زيادة إنتاج القمح بـ ١٠,٧ مليون لريف كثافة تعميم نظام تطوير الري في المساحة المنزرعة بالمحصول في المحافظة والبالغة نحو ٢٧٧ ألف فدان ، وزيادة في إنتاج المساحة المنزرعة بالقمح البلدي والبالغة نحو ٣٩ ألف فدان بـ ٣٩ ألف لريف في متوسط فترة الدراسة -٢٠٠٦-٢٠٠٨ ويمكن تحقيق زيادة في إنتاج الأرض بـ ١٥٠,٩ ألف طن مساحة الأرز والبالغة نحو ٢٢٢,٣ ألف فدان بما يودى تعميم تطوير الري السطحي بمساحة الذرة الشامية التي تبلغ نحو ١٦٠,٧ ألف فدان إلى زيادة الإنتاج نحو ٦٤٣ ألف لريف في متوسط فترة الدراسة .

يتبع من جدول (١) أن تعميم نظام الري المطهوري بمحافظة البحيرة في المساحة المنزرعة بالقمح يودى إلى وفر في مياه الري بـ ١٩,٦ مليون م³ ونحو ١٢,٦ مليون م³ للقمح البلدي ، ونحو ١٦ مليون م³ للبرسيم ونحو ٢٩٣,٧ مليون م³ للأرز ، ونحو ٧٠ مليون م³ للذرة الشامية في متوسط فترة الدراسة ، ويترتب على زيادة الانتاج الزراعي ونقص التكاليف الفلاحية تحقيق زيادة في الدخل الزراعي تقدر بـ ٤٢٨ مليون جنيه للقمح ، نحو ٣٤٣ مليون جنيه للقمح البلدي ، ونحو ٢٩٦ مليون جنيه للبرسيم ، ونحو ١٥٨ مليون جنيه للذرة الشامية ونحو ٣٢٧ مليون جنيه للأرز .

توضح البيانات بجدول (١) أن تعميم تطوير الري في مساحة القطن بمحافظة كفر الشيخ والبالغة نحو ١٠١,٣ ألف فدان في فترة الدراسة متزود إلى زيادة الانتاج نحو ١٠١,٣ لف قطاطر وتحقق وفر في مياه الري بـ ٢٨,٩ مليون م³ ، وزيادة في الدخل الزراعي نحو ٧٣,٧ مليون جنيه . وتشير بيانات جدول (١) إلى أن تعميم نظام تطوير الري في مساحة قصب السكر بمحافظة قنا والبالغة نحو ١٥٦,٧ ألف فدان في متوسط فترة الدراسة سيؤدى إلى زيادة الانتاج بـ ٣١٣,٤ لف فدان مئون ووفر في مياه الري بـ ٥١٥,٢ مليون م³ منزهاً وزيادة في الدخل الزراعي نحو ١٣١,٥ لف جنيه .

**جدول رقم (٩): المردود الاقتصادي لتصفييف نظم الري السطحي المطور بالمساحة الكلية المزروعة
بحاصفين الدراسة**

وإذا كانت النتائج هي حوصلة لتعيم نظام الرى السطحى لي بعض المحاصيل فى محافظات البحيرة وكفر الشيخ وقنا وما المحافظات موضع للدراسة ، فلن المرور على الاقتصادى من تعميم هذا النظام على مستوى الجمهورية ولم يمكز زراعة التربى المحمولى سوف يضاعف من الآثار الإيجابية لهذا التطوير فى نظام الرى السطحى والذى يحتاج الى مزيد من الدراسات لتحديد الاستثناءات الازمة وطرق التنفيذ . أيضاً للتغير كثافة نظم الرى ، والتراكم المتزايدة على الاقتصاد القومى .

النحو ص ١٠٣

- الاهتمام بـنهر النيل وزيادة التعاون بين دول حوض النيل والعمل على تفعيل مشاريع استقطاب الفوارق في أعلى النيل .
 - أهمية تطوير نظم الري الحتلي لما له من ثأر إيجابي على زيادة الانتاجية وبالتالي زيادة الدخل للزراعي والاستفادة بـجهاز الإرشاد الزراعي لتنقیص المزارعين نحو تكييفهم نظام تطوير الري الحتلي للحد من التقد في المياه وتكون روابط مستدامة المياه لزيادة كفاءة استخدام المورد المائي .
 - يجب أن تكون عملية تطوير الري متكاملة بحيث تشمل الري الحقلي ووسائل نقل وتوزيع المياه والتسبيات للنفحة بالحقول والتي هي من أهم أسباب استخدام المياه على مستوى العقل
 - توفير الاستثمارات اللازمة لتطبيق مشروع الري الساحلي المطهور لترشيد استخدام المورد المائي وتلقي لوحة القصور في شبكات الري الحالية.
 - ايجاد جهاز للارشاد المائي يقدم صيغة للتعاون بين ادارات الري ومستخدمي المياه ونقل تكنولوجيا استخدام المياه ومحاولة تقاع المزارعين وتحفيزهم لتبني تنفيذ طرق الري التي تعطى عائد الوحدة من المورد المائي
 - على الدولة تحديد العقوبة على الزراعات التي تستخدم الري السطحي بالاراضي الجديدة لما يسببه من فاق كبير في مياه الري حيث ثبت لخواص كفاءة الري السطحي بالمقارنة بـنظالي الري بالرش والتقطير.

السراج

- ١ وزارة الموارد المائية والرى: استراتيجية الموارد المائية حتى عام ٢٠١٧ .
 - ٢ وزارة الموارد المائية والرى : قطاع التخطيط ، السياسة المائية القومية حتى عام ٢٠١٧ مارس ٢٠٠٥ .
 - ٣ على عبد الرحمن على (مهندس) : المجالس القومية المتخصصة" الموارد المائية وتنمية الصحراء المصرية-٢٠٠٩ .
 - ٤ مجلس الشورى : "الموارد المائية في مصر ووسائل تنميتها.
 - ٥ معهد التخطيط القومي: منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر للتركيز على مياه الري ٢٠١١ .
 - ٦ وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي- قطاع الشئون الاقتصادية، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعي-بيانات مشورة.
 - ٧ الجهاز المركزي للتटعنة العامة والاحصاء، نشرة الموارد المائية ، اعداد مختلفة.
 - ٨ معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - قسم بحوث الاقتصاد الارضي والمياه دراسة للاقتصادية لادارة الموارد المائية المصرية وتقديرها الاقتصادية علم، الوزارة اقتصاد مصرية-٢٠١٠ .

- ٩- نبيل توفيق حبشي وأخرون (دكتورة): " دراسة اقتصاديات ترشيد استخدام الموارد المائية الاروانيه في الاراضي التertiية والحديثة " - مركز البحوث الزراعية سعهد بحوث الاقتصاد الزراعي مايو ٢٠١٠ .
- ١٠- عصام عادل الجنابي : " درسة تطبيقية لاقتصاديات ترشيد استخدام الموارد المائية في الزراعة المصرية" رسالة ماجستير قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠.

AN ECONOMIC STUDY OF THE EFFICIENCY OF WATER IRRIGATION SYSTEMS IN SOME GOVERNORATES IN A.R.E

Girgis, A. E. and Sohair K. Arthanious

Agriculture Economic Research Institute, Agriculture Research Center

ABSTRACT

Nile is the major water resource in Egypt. The River sources are out side the Egyptian territories. 85%of the Nile water originates from the Ethiopian high lands through the sobbat river ,the blue river and attbara river. Egypt share's of Nile water is fixed at 55.5 BCM/year by the Nile water treaty A large amount of the Nile water are lost before it reaches Aswan ,therefore, there is a modest potential to decrease those losses through implement joint project with other counters in the Nile basin.

The agricultural sector is the largest user and consumer of water in Egypt, with its share exceeding 85%of the total demand for water. Egypt's water requirements increase with time due to increase in population and the improvement of the living standards as well as the government policy to reclaim lands and encourage industrialization.

The study review the current status of water resources exploitation in Egypt determinant factors of future polices and associated strategies needed for water resources development in Egypt.

The main objective of the study was to evaluate the results from the implementing of Irrigation Improvement Project, in Delta region Behera ,kafer-Elshiek governorate) and Qena governorate. The frame work of the IIP project in Egypt includes renewal of water structure, use of pipe line and raised mesqas , use of one point collective pumping from branch canal into mesqa and land leveling using modern technique.

The results show that implementing of IIP resulting increase in productivity for the studied crops in Behera governorate by 21%,12%,18%,16.75% for wheat ,bean ,maize, rice respectively. For cotton by 16.7% in Kafer El Shiek governorate and by 4.8% for sugarcane in Qena governorate .The study indicates that the amount of saved water has been estimated at 20.9% ,24.2% , 22% , 21% , 14.6% , 8.4% , 33% for wheat, beans , berseem, rice, maize, cotton and sugarcane respectively .

The study conclude and recommended that IIP project will enhance water distribution system , improve the efficiency and equity of water distribution .Augmented farm productivity and farmer income ,therefore it would need continuous monitoring and evaluation of its level of performance to avoid any deviation from the planed objective.

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد صلاح الدين الجندي

أ.د / نبيل توفيق حبشي

كلية الزراعة - جامعة المنصورة
المركز القومي للبحوث